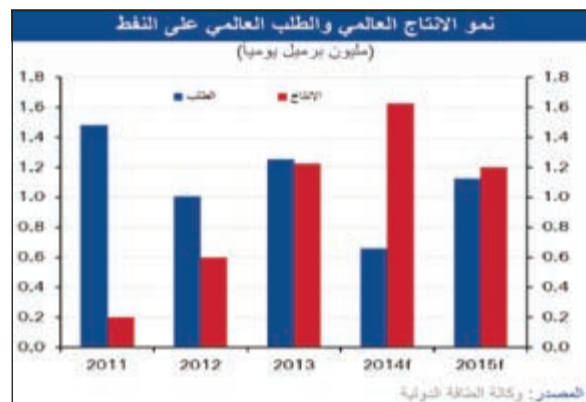
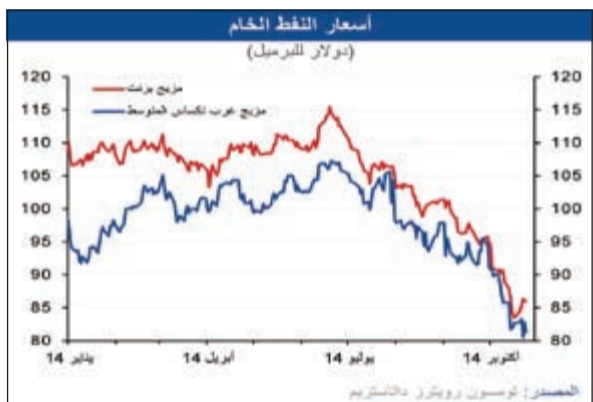


## حكم لصالح عائلة الخرافي بـ 10 ملايين دولار من بنك سويسري

دبي - رويترز: قضت محكمة في دبي بأنه يجب على بنك ساراسين السويسري ووحده في الشرق الأوسط دفع 10,45 ملايين دولار لأعضاء في عائلة الخرافي بعد أن تبين أن المؤسستين الماليتين أساءتا ببيع منتجات استثمارية قيمتها 200 مليون دولار. وأظهرت وثائق المحكمة التي نشرت بدبي أن محكمة درجة أولى تابعة لمركز دبي المالي العالمي قضت بهذا التعويض هذا الأسبوع. ويأتي هذا بعد حكم في أغسطس الماضي ضد بنك ساراسين والفرع التابع له اللذين حكم عليهما الآن بدفع تعويض قيمته 10,45 ملايين دولار لثلاثة من أفراد عائلة الخرافي. وكان المدعون طلبوا تعويضا يزيد على 26,5 مليون دولار. وقال حكم مصاحب لقرار التعويض إن المتهمين زورا الحسابات. ولم يمكن على الفور الوصول إلى مسؤولي ساراسين لسؤالهم وسعاع تعقيبهم.

## الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business



بسبب تراجع أسعار النفط التي هبطت 27٪ منذ يونيو لتسجل أقل مستوى في 4 سنوات

## «الوطني»: 660 مليار دولار تراجع متوقع لمدخرات الاقتصاد العالمي

خفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميا، إلا أن السعودية، التي تعتبر المصدر الأكبر للنفط، قد لا توافق على هذا الخفض. كما قامت دول أخرى بمجلس التعاون الخليجي ببدء معارضتها للاقتراح. وتشير تقارير أخرى إلى أنه من المحتمل أن تنتظر السعودية انخفاض الإنتاج نتيجة الأوضاع الجيوسياسية أو نتيجة تراجع إنتاج النفط الصخري بسبب الأسعار المتدنية التي قد تؤدي إلى توقف الاستثمارات نتيجة عدم جدواها.

ولكن، وفق محلي «ستي بنك»، يتوجب على الأسعار أن تتراجع لأقل من 80 دولارا للبرميل لتبتر النفط الصخري وأقل من 50 دولارا للبرميل لإحداث تراجع أكبر في إنتاج أمريكا الشمالية من إنتاجها للنفط الصخري.

وتكون الزيادة في الإنتاج حاليا تأتي من النفط الخفيف، ولتكون إنتاج السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي يتمتع بدرجات متوسطة إلى مرتفعة من الكثافة والخصائص المختلفة، فإنه من غير الواضح ما إذا كان الخفض في إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي سيكون له أثر كبير على الأسعار.

وفي العام 2011، عندما توقف إنتاج النفط الحلو الليبي بعد اندلاع الاضطرابات الأمنية، ارتفعت أسعار النفط الخام الخفيف، ولم تتأثر ببطءة السعودية حينها برغم إنتاجها للتعويض عن تراجع الإنتاج.

ومن المحتمل أن يقع العائق في هذه الفترة على منتجي النفط الخفيف من منظمة أوبك كالجائر وليبيا وأنغولا ونيجيريا. وفي المقابل، فقد قام منتجو أوبك خلال الأسابيع الأخيرة بخفض أسعارهم الرسمية للبيع للحفاظ على الرصمة السوقية بين عملائهم الآسيويين.

الفترة المقبلة في العام 2015، حيث إن لدى ليبيا والعراق القدرة على زيادة الإنتاج. فباستطاعة ليبيا أن ترفع إنتاجها بما يقارب 100٪ ليصل إلى مستوياته ما قبل التحول السياسي، كما باستطاعة العراق أن يرفع إنتاجه من الكميات الإضافية التي تأتي من حكومة كردستان الإقليمية.

واستنادا لما قد تجري عليه المشاورات حول برنامج إيران النووي مع الاطراف الدولية، فمن المحتمل أن يستعيد الإنتاج الإيراني أيضا نشاطه بكميات كبيرة، وذلك في حال تخفيض أو إنهاء العقوبات المفروضة عليه.

ومن المتوقع أن يصل إنتاج النفط من خارج أعضاء منظمة أوبك إلى 1,5 مليون برميل يوميا في العام المقبل، وهو ما يمثل وفقا وكالة الطاقة الدولية زيادة بمقدار 400 ألف برميل يوميا عن حجم النمو المتوقع في الطلب للعام المقبل.

وتراجع الأسعار وأشار التقرير إلى أنه من الطبيعي أن تفرز هذه التطورات في الأسواق ضغوطات على منظمة أوبك.

وفي الحالات الطبيعية، ففي حال تراجع الطلب على النفط من شأنه أن يخفض إنتاجها دون مستوى الخفض الرسمي عند ما يقارب 31 مليون برميل يوميا، وذلك بمقدار 1,7 مليون برميل يوميا على أقل تقدير خلال العام المقبل لتستطيع مواجهة تراجع الطلب ودعم الأسعار.

لكن من غير الواضح ما إن كانت أوبك تنوي القيام بعمليات الخفض الضخمة لتك أو ما إن كانت تملك القدرة على التفتت لزيادة في الأسعار فوق 100 دولار للبرميل.

ورغم أن الآسبب العام لمنظمة أوبك عبدالله البري قد اقترح خلال الشهر الماضي

الفائض في إنتاج النفط الخام الخفيف الحلو في حوض شمال المحيط الأطلسي.

وقد جاء هذا الفائض نتيجة إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك، وخاصة أمريكا التي شهدت زيادة قوية في المنتجات غير التقليدية كالنفط الصخري الذي أدى بدوره إلى رفع الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ ثمانية وعشرين عاما إلى 8,5 ملايين برميل يوميا خلال شهر يوليو.

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج أمريكا للسوائل بواقع 1,2 مليون برميل يوميا في العام 2015 وفق وكالة الطاقة الدولية.

وقد ساهم الفائض في النفط الخام الخفيف الحلو في أمريكا في تراجع عمليات التوريد من موردي أمريكا المتعادين كالجائر وأنغولا وينيجيريا بنحو أكثر من 50٪ خلال السنوات الـ 10 الأخيرة، وفي الحالات الطبيعية، عادة ما كانت الإمدادات تتجه إلى وجهات أخرى في ظل اقتصاد عالمي قوي. لكن اليوم، أدى تباطؤ الطلب، ولاسيما في الدول من خارج المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية التي تعتبر أهم مصدر للطلب العالمي، إلى تحول النفط الخام الأفريقي الخفيف الحلو إلى حوض المحيط الأطلسي.

كما أن أسواق النفط عادة ما تتكيف مع تطور الأوضاع الجيوسياسية من خلال انقطاع الإنتاج، خاصة وان إنتاج أمريكا قد قابلته انقطاعات في أماكن أخرى لمنطقة الشرق الأوسط.

ولكن من استثناف ليبيا انتاجها واستمرار إنتاج العراق وسقط التقلبات المستمرة في الأوضاع الأمنية، فإن أثر التطورات الجيوسياسية في بعض الدول بات محدودا.

وتدل جميع المؤشرات على زيادة النفط في الأسواق خلال

بالدولار) للمشتريين بعملات أخرى.

تراجع الطلب العالمي

ومن جانب الطلب، شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤا خلال النصف الأول من العام 2014، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليابان وألمانيا في الربع الثاني من العام 2014، بينما يقدر أن يكون نمو الصين قد سجل اعتدالا في الربع الثالث من العام 2014 على الرغم من قوة أدائه خلال الربع الثاني.

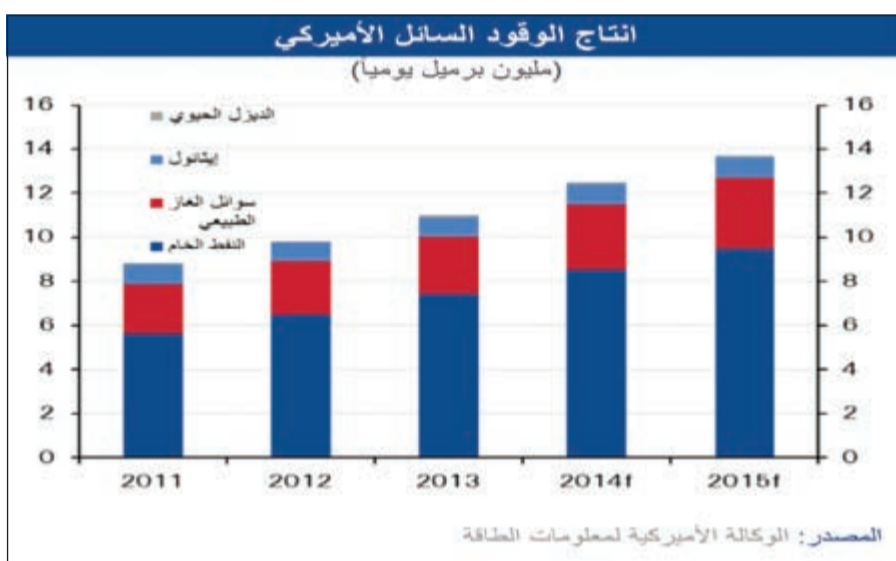
وقد قام صندوق النقد الدولي بتعاو بخفض توقعاته لنمو الاقتصاد مؤخرًا لتصل إلى 3,3٪، بينما شهدت توقعات العام 2015 بعض التحسن عند 3,5٪.

ومع انعكاس تراجع النمو الاقتصادي على نمو الطلب على المنتجات النفطية، قامت وكالة الطاقة الدولية لربع شهر على التوالي بخفض توقعاتها بشأن الطلب العالمي على النفط بواقع 600 ألف برميل يوميا (أو ما يقارب النصف) خلال العام 2014 وبواقع 300 ألف برميل يوميا للعام 2015.

وتقدر الوكالة نمو الطلب العالمي على النفط بواقع 700 ألف برميل يوميا ليصل إلى 92,4 مليون برميل يوميا خلال العام 2014 وبواقع 1,1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 93,5 مليون برميل يوميا خلال العام 2015.

ولكن من المفترض أن يتسارع نمو الطلب خلال الربع الأخير من العام 2014 الذي عادة ما يشهد أقوى أداء في السنة من ناحية استهلاك الطاقة، خاصة مع بدء فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

ومن المفترض أن يوفر ذلك دعما كان لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي دور في التأثير على أسواق النفط، حيث تساهم قوة الدولار في زيادة ثمن النفط (الذي يسعر



المالية قد يبدون رغبة أكبر في تسوية ديونهم وليس زيادة الإنفاق.

وقد شهد مزيج برنت تراجعًا بواقع 32 دولارا للبرميل، أي بنسبة 27,6٪، ليصل إلى 83,5 دولارا للبرميل بحلول شهر أكتوبر، وذلك منذ أن بلغ أعلى مستوى له في يونيو عند 115 دولارا للبرميل عندما كانت المخاطر الأمنية على إنتاج النفط العراقي في أوجها.

كما تراجع سعر مزيج غرب تكساس المتوسط الإسنادي للنفط الخام الخفيف الحلو (ذي نسبة الكبريت المنخفضة) بواقع 24,5 دولارا أو 22,8٪ ليصل إلى 82,8 دولارا للبرميل.

ومع غياب أي أثر ملموس على الإنتاج للأوضاع الجيوسياسية في العراق وأوكرانيا، فإن تراجع أسعار النفط يعود بشكل كبير إلى تراجع السدي جاء أكبر من المتوقع في أوروبا وآسيا والذي صاحبه زيادة في الإنتاج في حوض شمال المحيط الأطلسي.

كما كان لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي دور في التأثير على أسواق النفط، حيث تساهم قوة الدولار في زيادة ثمن النفط (الذي يسعر

ولأن هذه الدول تمتلك موارد مالية ضخمة بشكل أصول أجنبية، فهي تتبقي محصنة نوعا ما من تداعيات تراجع أسعار النفط على المدينين القصير والمتوسط.

وبين التقرير أنه بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط، فمن المحتمل أن يكون لهذا التراجع في أسعار النفط أثرا إيجابيا للدول المستوردة للنفط بشكل خاص وللإقتصاد العالمي بشكل عام.

وفي الحالة الأولى يفترض بتراجع أسعار النفط بواقع 10 يودي إلى تحويل ما يقارب 0,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الدول المصدرة للنفط إلى الدول المستوردة له، وذلك من خلال زيادة قوة الشراء ومن ثم في الإنفاق الاستهلاكي.

ومن المحتمل أن يشهد الاقتصاد العالمي تراجعا إضافيا في المداخرات بواقع 660 مليار دولار سنويا، الأمر الذي من شأنه أن يجدد نشاط نمو الاقتصاد العالمي العام المقبل.

ولكن ذلك سيؤدي إلى عدم الالتفات للإسراءات، خاصة أن المستهلكين الذين يعانون من مخلفات الديون والتراجع المستمر في الأوضاع

## دول الخليج تمتلك

## موارد مالية ضخمة

## تبيها محصنة من

## تداعيات تراجع

## أسعار النفط على

## المدينين القصير

## والمتوسط

## الأسواق ترتقب

## اجتماع «أوبك»

## المقبل في نوفمبر

## منطقة الخليج

## وقال التقرير لقد أدى

## التراجع في أسعار النفط

## إلى تركيز الأضرار على مسألة

## الاستدامة المالية لدول الخليج،

## لاسيما للدول المصدرة

## للنفط.

## وقد ساهم الاستثمار

## الحكومي النشاط والإنفاق

## القوي من قبل الحكومات

## الخليجية في ارتفاع سعر

## النفط المطلوب لتحقيق

## التوازن في الميزانية (سعر

## التوازن) خلال السنوات

## الأخيرة.

## وتعد كل من الكويت وقطر

## والإمارات الدول الوحيدة بين

## دول مجلس التعاون الخليجي

## التي ما زالت تحتفظ بأسعار

## تعادل أقل من السعر الحالي

## للنفط.

## وتدرك حكومات دول

## مجلس التعاون المخاطر

## تلك المخاطر كما أنها تتطلع

## إلى كبح جماح نمو الإنفاق

## الحكومي لمعالجتها.

## دعت لهيئة البنية التحتية لقطاعات الدولة الحيوية

## «أكسبر للاستشارات»: مطالب بمضاعفة الجهود والطاقات لتحقيق أهداف الخطة الإنمائية

حيوية أخرى مثل قطاع الاتصالات والمعلوماتية، وكذلك تضمنت الخطة دعم مبادرات التعاون الاقتصادي، وبناء المؤشرات الاقتصادية للمساهمة في عمليات صنع القرار القيادي.

واعتمدت خطة التنمية بشكل كبير على تطوير أداء القطاع النفطي في الكويت، وذلك من خلال زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى تنوع مصادر الدخل من خلال الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية، والاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة، وكذلك زيادة الطاقة التكريرية من النفط الخام محليا، وتحديث الاسطول البحري للقطاع النفطي.

وفي ختام الدراسة، دعا الرئيس التنفيذي لشركة أكسبر للاستشارات الاستراتيجية تاييف عبدالجليل بستكي إلى ضرورة مضاعفة الجهود والطاقات المبذولة لتحقيق اهداف الخطة الإنمائية وفقا للبرنامج الزمني المقرر.

بالإضافة إلى رقابة سوق الكويت للأوراق المالية، وتحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي، وتطورت الخطة كذلك لدور المستثمر الاجنبي وتشجيعه للاستثمار في الدولة خلال المرحلة القادمة، بالإضافة إلى تشريع وإقرار بعض القوانين ذات العلاقة مثل قانون المرافعات المدنية والتجارية.

تضمنت خطة الدولة كذلك تهيئة البنية التحتية لبعض قطاعات الدولة الحيوية مثل القطاع التجاري، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى ذلك فتتضمن الخطة تطوير خدمات النقل البري في الدولة، ورفع كفاءة شبكة النقل مع تحسينها، وقد اهتمت الخطة بعامل تحقيق الرفاه وتوفير الطاقة الكهربائية وإنتاج المياه بحيث تتناسب مع النمو السكاني في الدولة، وذلك عبر زيادة إنتاج قطاع الكهرباء والماء، من جانب متصل، اهتمت الخطة بتطوير مطار الكويت الدولي، وقطاعات

نتائج ومحصلات قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع التجاري، وكذلك اعتمدت خطة التنمية على عامل الضريبة في تنوع مصادر دخل الدولة، وذلك من خلال إنشاء هيئة مختصة بشؤون الضريبة وإصدار قوانين ضريبة أخرى مثل قانون ضريبة القيمة المضافة وقانون ضريبة الدخل (مجلس الأمة الكويتي).

وتعتمد الخطة الإنمائية للدولة على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية، باعتبارها نواة تحريك عجلة الاقتصاد الكويتي. ولذلك، تضمنت الخطة التنموية للدولة (الكويت 2035) على عنصر تعزيز دور البنك المركزي كجهة رقابية وإشرافية على الجهاز المالي والمصرفي للدولة، بالإضافة إلى تعزيز مبادئ العمل المصرفي والإدارة السليمة.

كما أن الخطة التنموية للدولة اعتمدت العمل وفق المعايير المالية الدولية لمؤسساتها،

جزئية محددة يسهل قياسها ومتابعتها، ولذلك تم الاعتماد على خطة التنمية في رفع معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الكلي المستدام، ونمو نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج القومي المحلي الإجمالي للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول الهدف زيادة الناتج القومي المحلي للقطاع الغير نفطي، وزيادة استثمارات القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وكذلك تعتمد خطة التنمية للكويت على تنوع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

ويعتبر الهدف الاستراتيجي الأول لخطة التنمية محورا لتنوع مصادر الدخل، وذلك عن طريق تشجيع الاعتماد على تجارة النقل واللوجستية، والاستثمار المحلي في قطاع الصناعة. بالإضافة لذلك، فقد تناولت الخطة الإنمائية للدولة الاعتماد بشكل أكبر على

نسبة التحفيز	زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن
19%	رفع معدلات النمو الاقتصادي
23%	تنوع مصادر الدخل
41%	تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية
3%	تهيئة البنية التحتية
21%	تطوير إدارة القطاع النفطي

المؤسسات المالية وتنوع الأدوات الاستثمارية والمالية لقطاع سوق المال والاعمال على تحول الكويت إلى مركز اقليمي للصناعة المالية التقليدية والإسلامية وتوفير البيئة المناسبة لإقامة قطاع تجاري ولوجستي وخدماتي قوي، ويقتضي ذلك تهيئة البنية التحتية والخدمات الداعمة للقطاع المالي والتجاري والخدمات النفطي وزيادة علاقاته التشابكية في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع



تاييف بستكي

## إصلاح هيكلية

## الميزانية وخفض

## العجز غير النفطي

## وتحقيق الكفاءة

## في توزيع الموارد..

## ضرورة ملحة

## في توزيع الموارد..

## ضرورة ملحة

## في توزيع الموارد..

## ضرورة ملحة

## في توزيع الموارد..